

# تباين نيابي حول مقترح اللجنة المالية بشأن شرائح الكهرباء

● العوضي: العاقل يصوت مع تحريره ● موسى والعازمي يرفضان مبدأ الزيادة ● الحمدان: لايمس ذوي الدخل المحدود

محبي عامر وعلي الصيدح

تباينت آراء النواب حول مقترح اللجنة المالية بشأن شرائح الكهرباء والماء وألية تطبيقها على السكن الخاص.

مع بدء العد التنازلي لجلسة الثلاثاء، المدرج على جدول أعمالها تقرير اللجنة المالية البرلمانية بشأن الإصلاح الاقتصادي وشرائح الكهرباء والماء، تواصل النائبان النيابي بشأن شرائح زيادة الكهرباء، وسط رفض النواب تطبيق الزيادة على شريحة السكن الخاص، واتفاقهم على تمريره بالنسبة للشرائح الأخرى.

ودافع عضو اللجنة النائب حمود الحمدان عن تقريرها، مشدداً على أنها اكدت للحكومة، ممثلة في وزارة الكهرباء، عدم مساس شرائح الكهرباء والماء بذوي الدخل المحدود والمتوسط.

## السكن الخاص

وقال الحمدان، في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس، إن الوزارة عرضت دراستها حول متوسط استهلاك السكن

الخاص لمحدودي الدخل، وتبين أن نسبة الاستهلاك بحدود 6 آلاف كيلوواط للمنزل في الشهر، وعليه حرصت اللجنة على أن تبقى تعرفئة الشريحة الأولى (حتى 6 آلاف كيلوواط) بتسعيرة فلسين دون أي تغيير. وأشار إلى أن اللجنة المالية البرلمانية تدعم توجه الحكومة إلى تطبيق التسعيرة الجديدة على القطاعات الأخرى من القطاعين الصناعي والتجاري، لكن «أي أمر يمسه المواطن لن نقبله».

## الدخل المحدود

وقال النائب كامل العوضي، لـ«الجريدة»، إن «الأوضاع الاقتصادية متدهورة نتيجة الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، لكن رغم كل ذلك وانطلاقاً من مبدأ عدم المساس بالمواطن صاحب الدخل البسيط والمحدود الذي اكدته سمو أمير

البلاد في لقائه معنا، رفضت اللجنة مشروع الحكومة واقرت مقترحها». وبينما شدد العوضي على أنه يؤيد أي شيء يقوي الاقتصاد ويحافظ على البلد، قال إن «العاقل ومن يفهم هو من يوافق على تمرير قانون شرائح الكهرباء شريطة ألا يمسه بأصحاب الدخل المحدود والمتوسط، حيث إن البلد رايحة إلى الهاوية».

## مبدأ الزيادة

وعبر اتصال هاتفي لـ«الجريدة» مع النائبين حمدان العازمي وماجد موسى، في مقر وجودهما بالسودان، حيث يشاركان ضمن وفد برلماني، لمعرفة رأيهما في مشروع «شرائح الكهرباء»، قال العازمي إن مبدأ الزيادة مرفوض جملة وتفصيلاً، خاصة على شريحتي السكن الخاص والقطاع الزراعي،



كامل العوضي



حمدان العازمي



ماجد موسى



فيصل الكندري

والماء والاستثماري والتجاري والصناعي، مؤكداً رفضه المساس بالمواطن. في السياق ذاته، جدد النائب فيصل الكندري، في تصريح لـ«الجريدة»، رفضه مشروع الحكومة، والاقتراح الذي انتهت إليه اللجنة المالية، مؤكداً في الوقت ذاته ضرورة إبعاد السكن الخاص عن أي زيادة.

مشدداً على أن «هذا القانون لن يمر من المجلس». و زاد: «أن الحكومة تذهب دائماً إلى إضعف الحلقات وهو المواطن، فكان أولى بها قبل طلب زيادة أسعار الكهرباء والماء أن تذهب إلى الأبواب الأخرى، مثل زيادات أسعار اإبجازات املاك الدولة، وأن نتقني في اقرار زيادات الكهرباء

مشروع زيادات أسعار الكهرباء والماء». وحذر موسى المجلس من مغبة تمرير هذا القانون الذي اكد انه سيكون بمنزلة مخربة للمجلس، الذي يواجه هجمة شعبية رغم ما حققه من إنجازات تشريعية، مؤكداً رفضه القاطع لاجراءى ازيادة في الكهرباء المجلس، من اجل إبقاء السكن الخاص والقطاع الزراعي من

مطالبها الحكومة إذا أرادت تمرير مشروعها على بقية الشرائح التي ايدها ان تبقي تعرفة الكهرباء والماء على السكن الخاص والقطاع الزراعي كما هي. وأضاف: «ستكون هناك مشاورات نيابية عند مناقشة تقرير اللجنة المالية في المجلس، من اجل إبقاء السكن الخاص والقطاع الزراعي من

## الشايح يقترح لجنة لتسعير المنتجات الزراعية الوطنية

تحديد أرباح الوسيط من 10 إلى 20%

تقدم النائب فيصل الشايح باقتراح برغبة بإنشاء لجنة مشتركة لتسعير المنتجات الزراعية للحفاظ على جهد وتعب المزارع الكويتي، وجاء في مقدمة الاقتراح: للمزارع الكويتي دور مهم في قضية الأمن الغذائي في البلاد، بما يوفره من منتجات للمستهلكين، عن طريق توفير أغلب احتياجات المجتمعات التعاونية ونقاط البيع الأخرى من الخضار والسلع المشابهة، الأمر الذي يضمن استمرار حركة العرض والطلب في السوق المحلي، ومن ثم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

وأضاف: وعلى الرغم من تلك الأهمية التي يحظى بها المنتج الكويتي، تهدر جهود المزارع الكويتي لصلحة الوسيط، فغالبا ما يقوم الوسيط عند عرض المنتج المحلي بتدبير أسعار المنتج بأسعار متدنية لا تغطي كلفة الإنتاج في أحيان كثيرة، والأمثلة كثيرة على ذلك. وقال موضحاً: على سبيل المثال، يكون سعر كرتون الطماطم بالمزاد 100 فلس، لينقله الوسيط إلى مراكز البيع في الجمعيات وغيرها بسعر يتجاوز الدينار، دون جهد يذكر من الوسيط، وبذلك يكون الوسيط هم المسيطرين على الأسواق والمستفيدين الحقيقيين من ذلك، على عكس المزارع الذي يتم «هضم حقه» في بيع إنتاجه، ليكتفي بالدمع دون أن يصل إلى تغذية التكاليف الفعلية لمنتجاته.

ويشعر لهذا الغرض. وأضاف: يلتزم عند إجراء مزاد الخضار أن يكون المبلغ الذي حدد من قبل اللجنة هو الحد الأدنى الذي يفتح به المزاد، ويضاف نسبة من 10 إلى 20% أرباحاً إلى الوسيط على السعر الذي تمت الترسية عليه، على أن ينقل الوسيط المنتجات إلى مراكز البيع ويمارس عمله مقابل تلك النسبة دون أرباح أو رسوم أخرى، ويضاف 10% من السعر بعد وصوله إلى مراكز البيع للجمعيات التعاونية، ويتم إلغاء الدعم، وتكون الأسعار للمنتج الكويتي حسب ما تراه اللجنة مقارنة مع أسعار المنتج المستورد، وبذلك يحقق المزارع هدفه من بيع إنتاجه بأسعار مناسبة، فضلاً عن تحديد هامش ربح للوسيط دون مبالغة، وبالتالي نصل إلى سعر جيد للمنتج المحلي يناسب المواطن والمستهلك ويحقق المكاسب لكل الأطراف (المزارع، الوسيط، والمستهلك).



فيصل الشايح

## عبدالله يسأل عن استقالة رئيس «كاسكو»

وقال: ما أسباب إعفاء نائب رئيس مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران (KASCO) من مهام عمله؟ وهل تم استلام أي شكاوى أو تغلطات قدمت من قبل موظفين في شركة (KASCO) بشأن أي تجاوزات في التعيينات لخدمات الطيران «كاسكو» المقدمة منه، وبناء عليه تم إصدار قرار بإعفاء أعضاء مجلس الإدارة من عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران وباثر رجعي اعتباراً من 2015/12/16.

وعلى ضوء ما سبق طلب عبدالله تزويده بنسخة من الاستقالة المقدمة من رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران (KASCO)، ونسخة من قرار رئيس مجلس إدارة القطاع وعضوية مجلس إدارة القطاع بالاستقالة واعتمادها، ونسخة من قرار إعفاء أعضاء مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران من عضوية المجلس، ونسخة من كتاب الدعوة لاجتماع مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية رقم (2016/3) ومحضر الاجتماع.

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالاً إلى وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري، جاء فيه: نمتي إلى مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران (KASCO) من مهام عمله؟ وهل تم استلام أي شكاوى أو تغلطات قدمت من قبل موظفين في شركة (KASCO) بشأن أي تجاوزات في التعيينات لخدمات الطيران «كاسكو» المقدمة منه، وبناء عليه تم إصدار قرار بإعفاء أعضاء مجلس الإدارة من عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران وباثر رجعي اعتباراً من 2015/12/16.

وعلى ضوء ما سبق طلب عبدالله تزويده بنسخة من الاستقالة المقدمة من رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران (KASCO)، ونسخة من قرار رئيس مجلس إدارة القطاع وعضوية مجلس إدارة القطاع بالاستقالة واعتمادها، ونسخة من قرار إعفاء أعضاء مجلس إدارة الشركة الكويتية لخدمات الطيران من عضوية المجلس، ونسخة من كتاب الدعوة لاجتماع مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية رقم (2016/3) ومحضر الاجتماع.

## الجيران يدعو «المنظمات» إلى زيارة «الفلوجة»



عبدالرحمن الجيران

«إلى متى يقف العالم صامتاً متفرجاً على هذه الجرائم؟ حيث بلغ عدد القتلى منذ بداية المعارك 3000 ما بين طفل وامرأة ورجل كبير، والجرحي أعدادهم تتزايد فضلاً عن معاناة أصحاب الأمراض المزمنة والمعاقين، فمن لهؤلاء؟»، ولفت إلى أهمية تفعيل قانون الإغاثة العربية المغفر مؤخراً في المجلس، ومباشرة الجهات الرسمية لتولي مهام الإغاثة العاجلة لأهلنا في الفلوجة، وما حولها من القرى والأرياف التي تعاني نفس الحصار.

الإغاثة اللازمة حتى لا تتفاقم الماسي أكثر وأكثر». وأشار إلى أن «ما تتعرض له الفلوجة من أنواع الظلم والجور جراء الحصار ومنع المساعدات تعدى العبد المسألة الإنسانية والإسلامي، مما يستلزم التصدي وعدم سكوت المجتمع الدولي والضمير العالمي والنخب السياسية والفكرية والإعلامية، مميذاً أن «الحصار أجبر الناس في داخل المدينة على أكل الأعلاف والحشائش».

وتابع بان «سكان المدينة محاصرون، وما زالوا يعانون الخوف من البراميل المتفجرة التي تسقطها الطائرات بدلاً من أن تسقط عليهم أكياس الطعام»، مضيفاً أن «استمرار معاناة المستشفيات ونقص المواد الطبية زاد بصورة متسارعة ضاعفت من شدة آلام المرضى الذين ليس لهم علاج، حيث تعاني المشافي الصحية الهدم ونقص معدادتها وعلاجاتها بصورة مستمرة».

وأوضح الجيران أن «كل ما في المدينة من غذاء قد نفذ، كما ارتفعت الأسعار إلى حد لا يطاق بحيث بلغ كيلو الدقيق 30 دولاراً والسكر 20 وغيرها»، مستنكراً:

دعا النائب د. عبدالرحمن الجيران المنظمات الإغاثية ولجان حقوق الإنسان إلى زيارة الفلوجة في العراق للاطلاع على حجم معاناتها جراء الحصار، موضحاً أن الجرائم المرتكبة فيها ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وقال الجيران، في تصريح أمس، أن «مئة ألف نسمة يعيشون هناك تحت خط الفقر كما تشهد معاناة الأطفال وحديثي الولادة»، داعياً رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي واتحاد البرلمانين العرب إلى تفعيل أدواتها الكفيلة بتخفيف هذه المعاناة الإنسانية.

وأضاف: «يولمنا كثيراً استمرار معاناة أهل العراق دون مراعاة للكثير من عادات المجتمع الكويتي الأصيلة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة من الترخيص والجهة المسؤولة عن إصدار الترخيص، وإذا كانت بالنفي يرجى تزويدي بالإجراءات المترتبة حيال هذه المخالفات، وما خطة الوزارة المستقبلية لوقف انتشار هذه الأمور?».

لفت النائب د. عبدالرحمن الجيران إلى أهمية تفعيل قانون الإغاثة العربية المغر مؤخراً في المجلس ومباشرة الجهات الرسمية لتولي مهام الإغاثة العاجلة لمدينة الفلوجة.

## الحمدان يسأل عن الاختلاط في أحواض السباحة بالفنادق وفريق تفتيش «التجارة»

تقدم النائب حمود الحمدان بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي قال فيه إن بعض الفنادق تسمح بالاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية بلباس فاخر ترفضه القوانين، والاتحاد والتقاليد، حتى كادت تصبح ظاهرة سلبية دخيلة على مجتمعنا.

وقال الحمدان إن «وزارة التجارة شكلت لجنة للإشراف على الفنادق، إنشئ عنها فريق تفتيش كان يقوم بجولاته على الفنادق ويمنع الاختلاط في أحواض السباحة والتجاوزات الأخلاقية المصاحبة له، إلا أن فرق التفتيش على الفنادق أصبحت تغض طرفها عن تلك التجاوزات في أحواض السباحة والمعاهد الصحية، وذلك منذ عام 2012م». وأضاف أن «قانون الجزء في الكويت يحرص على حفظ الآداب العامة وعدم الإخلال بها،

ويرفض خدش الحياء باللبس الفاضح وغيره، في بلد عُرف عنه التزامه بأداب الشريعة الإسلامية الفراء والأخلاق العربية الأصيلة، وتميز أهله بحفاظتهم على العادات والتقاليد والأعراف الكويتية، ورفضهم التحري الاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية التي تستلزم خصوصية في ممارسة الرياضة والتمارين الصحية».

وأوضح أن المادة الثانية من الدستور تنص على أن «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، كما نصت المادة (10) على أن «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي».

وبيّن أن القانون رقم (16) لسنة 1960 من قانون الجزء تناول في مادة (198) وما بعدها تعريف الفعل الفاضح العنني وخدش الحياء و عد ذلك جريمة،

ومعاهد صحية بشكل مختلط



حمود الحمدان

دعاه عدد من النواب إلى تطبيق قانون الوحدة الوطنية على ما يسمى «هيئة اليد العليا»، لاعتدائها على صحابة الرسول، صلى الله عليه وسلم، في محاولة لزرع الفتنة في المجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وطالب النائب د. عبد الله الطريجي الحكومة باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه تلك الهيئة الطائفية «التي استمرت الاعتداء على الصحابة، رضوان الله عليهم، ونوابنا الدينية»، مؤكداً أن «الدين من القوانين ما يكفي لتطبيقها على المسؤولين عن قيام الهيئة بث سمومها الطائفية وخبثتها عبر وسائل التواصل وغيرها».

وأضاف الطريجي، في تصريح: «انتظرنا كثيراً الحكومة لتتخذ الإجراءات اللازمة في إطار القانون لرد تلك الهيئة والقائمين عليها عن المضي

دعاه عدد من النواب إلى تطبيق قانون الوحدة الوطنية على ما يسمى «هيئة اليد العليا»، لاعتدائها على صحابة الرسول، صلى الله عليه وسلم، في محاولة لزرع الفتنة في المجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وطالب النائب د. عبد الله الطريجي الحكومة باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه تلك الهيئة الطائفية «التي استمرت الاعتداء على الصحابة، رضوان الله عليهم، ونوابنا الدينية»، مؤكداً أن «الدين من القوانين ما يكفي لتطبيقها على المسؤولين عن قيام الهيئة بث سمومها الطائفية وخبثتها عبر وسائل التواصل وغيرها».

وأضاف الطريجي، في تصريح: «انتظرنا كثيراً الحكومة لتتخذ الإجراءات اللازمة في إطار القانون لرد تلك الهيئة والقائمين عليها عن المضي

في الآسفة للتوابت والرموز الإسلامية، إلا أنه حتى اللحظة لم يحدث شيء، وهو ما قد يدفع الهيئة إلى الاستمرار في غيها». وتساءل: «هل يقبل رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك استمرار تلك الهيئة في ضرب الوحدة الوطنية من دون تطبيق القانون عليها؟»، مشدداً على أن الأوضاع المضطربة في المنطقة تفرض على الكويت الاستعجال بقطع زواجر الفتنة ومن وراءها قبل فوات الأوان، «ونحن لا نطلب سوى تطبيق القانون». ودعا الطريجي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الهيئة، مشيداً بجهود الخالد في استتباب الأمن وتطبيق القانون والحفاظ على الوحدة الوطنية، والتي أخرجها دعوته وزارة الشؤون إلى اتخاذ الإجراءات

اللازمة لمنع إحدى الجهات الدينية في البلاد من جمع التبرعات التي كانت تتم بالمخالفة للقانون. **سموم الطائفية** كما طالب النائب وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بتطبيق القانون على تلك الهيئة الطائفية، لإسما قانوني الوحدة الوطنية والإعلام الإلكتروني، مؤكداً أن «التأخر الحكومي في ردع الهيئة يعني مزيداً من الفتنة وضرب الوحدة». ودوره، طالب النائب سعود الحريجي الحكومة بالضرب بيد من حديد على من يبثون سموم الطائفية البغيضة في المجتمع الكويتي، مشدداً على أن من «استمر المساس بالتوابت

العقيدية والصحابة الكرام يجب أن يحاسب». وقال الحريجي إن «ما فعلته الهيئة المسماة بهيئة اليد العليا من الإساءة إلى الصحابة وزرع الفتنة الطائفية يقع تحت طائل المساءلة القانونية»، مبيداً أن «تلك التجاوزات الخطيرة لن تمر مرور الكرام». وأوضح أن «هذه الأطروحات الخبيثة تأتي تنفيذاً لأجندة تفتيت المجتمعات من الداخل التي يستهدفنا بها من يضمشر الشر للبلاد، ويسعى إلى هدم استقرارها»، مشدداً على أن التراخي في محاسبة الخارجيين عن التوابت والطاعنين في صميم العقيدة أمر لا يمكن قبوله.

بدوره طالب النائب سعود الحريجي الحكومة بالضرب بيد من حديد على من يبثون سموم الطائفية البغيضة

## نواب لتطبيق قانون الوحدة الوطنية على هيئة «اليد العليا»

في المجتمع الكويتي، مشدداً على أن من استمر المساس بالتوابت العقيدية والصحابة الكرام يجب أن يحاسب. وقال الحريجي إن «ما فعلته الهيئة المسماة بهيئة اليد العليا من الإساءة إلى الصحابة وزرع الفتنة الطائفية يقع تحت طائل المساءلة القانونية»، داعياً وزارة الداخلية إلى «اتخاذ إجراءات عاجلة تجاه هذه التجاوزات الخطيرة التي لن تمر مرور الكرام». وأوضح أن «هذه الأطروحات الخبيثة تأتي تنفيذاً لأجندة تفتيت المجتمعات من الداخل التي يستهدفنا بها من يضمشر الشر للبلاد، ويسعى إلى هدم استقرارها»، مشدداً على أن التراخي في محاسبة الخارجيين عن التوابت والطاعنين في صميم العقيدة أمر لا يمكن القبول به.

## طنا لثمين «الواحة والفردوس»



محمد طنا

تقدم النائب محمد طنا باقتراح بقانون في شأن نزح ملكية وتأمين جميع الواقع السكنية في منطقة الواحة السكنية بمحافظة الجهراء، ومنطقة الفردوس السكنية بمحافظة الفروانية، على أن تؤخذ الاعتبارات المالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة. وذكرت المذكرة الإيضاحية للاقتراح، أنه على الرغم من المحاولات التي جرت للقضاء على بعض الظواهر المزعجة للسكان في منطقة الواحة السكنية بمحافظة الجهراء ومنطقة الفردوس بمحافظة الفروانية، فإن الأمر لا يزال بحاجة إلى معالجة جذرية خاصة أن هذه المنطقة تفتقر لكل مقومات السلامة والأمن

للصحة والسلامة والأمن